# عصرنة الإدارة المحلية في إطار مشروع البلدية الالكترونية ودورها في تحسين الخدمة العمومية

# *Modernization of local administration within the framework of the e-municipality project and its role in improving the public service*

**مروة قرساس [1*]، عبد العزيز عبدي [2]،**

[1] جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر

البريد الإلكتروني: maroua.guerses@univ-tebessa.dz

[2] جامعة عباس لغرور خنشلة، الجزائر

البريد الإلكتروني: abdelaziz.abdi@univ-khenchla.dz

تاريخ الاستلام: 2023/12/05 تاريخ القبول: 2023/12/30 تاريخ النشر: 2024/06/30

**ملخص:** بذلت الجزائر جهودها من أجل عصرنة وحوكمة الإدارة العمومية لتواكب التطورات الحاصلة في العالم في مجال التكنولوجيات الحديثة، من خلال مشروعها الإلكتروني لسنة 2013 ويعتبر مشروع رقمنة الإدارة المحلية وعلى رأسها البلدية من بين ورشاته الكبرى التي أطلقته قصد تحسين الخدمات العمومية وتقليص الهوة الموجودة بين الإدارة والمواطن، وبفضل هذه الجهود أصبحت البلدية تقدم عدة خدمات عمومية إلكترونية.

ونهدف من خلال هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على نماذج وتطبيقات عصرنة الإدارة المحلية وتحديدا مشروع البلدية الإلكترونية لا سيما ما تعلق باستخراج وثائق الحالة المدنية، واستحداث المصلحة البيومترية وكذا الخدمات المستحدثة فيما يتعلق بالشؤون الاجتماعية، لمعرفة أهمية اتباع النظام الإلكتروني والفعالية التي يحققها في الأداء وفي تطوير العمل الإداري وكذا اكتشاف النقائص الضرورية لتحسين البيئة الإلكترونية.

**الكلمات المفتاحية:** عصرنة؛حوكمة؛ مشروع البلدية الإلكترونية؛ تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

*المؤلف المرسل

**Abstract:**

Algeria has made efforts to modernize and govern public administration to keep pace with developments in the world in the area of modern technologies Through its 2013 e-project, the Local Administration Digitization Project, headed by the Municipality, is one of its major workshops to improve public services and reduce the gap between the Administration and the citizen, Thanks to these efforts, the municipality has provided several electronic public services.

and through this study we aim to highlight the models and applications of the modernization of local administration, specifically the Electronic Municipality Project, particularly with regard to the extraction of civil status documents, Development of biometric interest as well as services developed in relation to social affairs to know the importance of the electronic system and its effectiveness in performance and in the development of administrative work, as well as to detect the deficiencies necessary to improve the electronic environment.

**Keywords**:

Modernization - Governance - E-Municipality Project - ICTS**.**

**مقدمة:**

عرف العالم مؤخرا لاسيما في الألفية الثالثة ثورة هائلة في جميع المجالات العلمية والتكنولوجية أحدثت تغييرا في الحياة اليومية للإنسان، وأصبحت ركيزة أساسية يعول عليها في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وانعكس ذلك على أسلوب الحكم بصفة عامة وعلى الإدارة العمومية بصفة خاصة، باعتبارها الوسيلة التي تحرك عجلة التنمية في الدولة وتخدم المواطنين خاصة إذا تم إدراج البرمجة المعلوماتية داخل نسق عمل الإدارة، حيث أصبح التحولات في أنماط الإدارة لمختلف القطاعات مسألة بالغة الأهمية وحتمية حضارية مأمولة في المجتمعات الواعدة لاسيما الدول النامية، تستوجب السرعة والدقة والإتقان في الأداء وتنظيم سير العمل الإداري وتبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين علاقة الفرد بالدولة، ويعتبر في هذا الإطار تقريب الإدارة من المواطن وتسهيل حصوله على خدماتها عاملا فعالا في تحقيق التنمية، لذلك فرض هذا التطور التكنولوجي

الحاصل على جميع الدول التحول التدريجي من النمط التقليدي للخدمات العمومية إلى نمط الخدمات العمومية الإلكترونية، والجزائر من بين هاته الدول. إذ حرصت على مواكبة هذه التطورات الحديثة للارتقاء بخدماتها العمومية لمستويات ترضي بها المواطن وتحقق بها فعالية العمل الإداري.

ويعتبر مشروع الجزائر الإلكترونية الذي تم الإعلان عنه من طرف وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال في ديسمبر 2008 أول وثيقة رسمية تحمل معالم برنامج إدارة إلكترونية متكاملة في الجزائر وأول برنامج حكومي يسعى لتهيئة هيئات ومؤسسات الدولة للتحول الإلكتروني وحتى نتمكن من فهم طبيعته وآثاره، وندرس حقيقة تجسيد الإدارة الإلكترونية في الجزائر، لا بد من إبراز أهم نماذجه وتطبيقاته، والتي اخترنا منها للدراسة البلدية الإلكترونية وذلك بالنظر إلى أهمية الخدمات التي توفرها البلدية كجماعة إقليمية قاعدية للمواطنين أولتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية عناية خاصة لرقمنة الإدارة المحلية عن طريق مشروع البلدية الإلكترونية الذي يهدف لتحقيق أداء متميز يساير تطلعات المواطنين طالبي الخدمة العمومية. ونتابع من خلاله مدى تجسيد المفهوم الحديث للإدارة الإلكترونية والتخلي عن الإدارة الورقية.

من هنا تظهر أهمية الموضوع حيث يعتبر موضوع تطبيقات المشروع البلدية الإلكترونية جد مهم يؤدي للوقوف على مدى إسهام رقمنة الوثائق الإدارية المتنوعة في تحسين الخدمة العمومية وتطوير علاقة الإدارة بالمواطن، والذي يعتبر جزءا من برنامج التنمية المحلية الذي تبنته الدولة الجزائرية.

ودراسة هذا الموضوع تجعلنا أمام إشكالية مفادها **إلى أي مدى تساهم عصرنة وحوكمة الإدارة العمومية على مستوى البلدية في تحسين الخدمات العمومية التي يطلبها المواطن؟**

وللإجابة عن الإشكالية نعتمد المنهج الوصفي لوصف مختلف الأفكار المرتبطة بعصرنة الإدارة المحلية ومظاهرها تحديدا فيما يتعلق بالإدارة الالكترونية والتحليلي من خلال تحليل النصوص القانونية المعتمدة في الدراسة، و نقسم المداخلة إلى مبحثين:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات الدراسة.

المبحث الثاني: مظاهر عصرنة الإدارة المحلية في إطار مشروع البلدية الإلكترونية.

## المبحث الأول:

## الإطار المفاهيمي لمصطلحات الدراسة

أمام التطور الكبير الذي شهده العالم لا سيما في مجال التكنولوجيا الحديثة بدأ الانتقال التدريجي من الإدارة العمومية التقليدية إلى الإدارة العمومية الإلكترونية ونظرا لأهمية الخدمات الإدارية التي تضطلع بها البلدية في الجزائر، سنحاول من خلال هذا المحور تحديد مفهوم الإدارة الإلكترونية (مطلب أول) ثم مفهوم البلدية الإلكترونية (مطلب ثاني).

### المطلب الأول:

### مفهوم الإدارة الإلكترونية

تعتبر الإدارة الإلكترونية على غرار المفاهيم المعاصرة لها. نتيجة للثورة المعلوماتية وثورة الاتصالات الحديثة بما فيها من تزايد استخدام الكومبيوتر وشبكات الاتصال وتطبيقاتهما هذا من ناحية ومن ناحية أخرى السعي الحثيث لكل الدول والمؤسسات لتطور من أعمالها وتستفيد من التقدم العلمي وتستخدمه في إنجاز جميع الأعمال والمعاملات الإدارية، ولتحديد مفهومها نتطرق إلى تعريفها، أهدافها ومتطلبات التحول لها.

#### الفرع الأول:

#### تعريف الإدارة الإلكترونية

تعددت تعاريف هذا المصطلح لعدة أسباب أهمها أنه من المفاهيم الحديثة

المرتبطة ارتباطا وثيقا بعلم التكنولوجيا الذي يتميز بالتغير والتطور السريع.

وقد عرفت على أنها «تبادل غير ورقي لمعلومات العمليات وذلك باستخدام التبادل الإلكتروني للبيانات **EDI**، والبريد الإلكتروني **E-MAIL**، وشاشات الكاتالوجات **EFT**».[1]

كما عرفت بأنها «العملية الإدارية القائمة على الإمكانات المتميزة للإنترنت وشبكات الأعمال في تخطيط وتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للمؤسسة والآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهداف المؤسسة».[2]

من خلال هذه التعاريف يمكن القول أن الإدارة الإلكترونية إنجاز للمعاملات الإدارية وتقديم الخدمات العامة دون الاضطرار للانتقال للإدارة لإنجاز معاملة معينة شخصية وفي ذلك ربح للوقت والجهد والطاقة، حيث تعتمد أساسا على استخدام تكنولوجيا المعلومات الرقمية في القيام بالمعاملات الإدارية بغية تحقيق أهداف معينة أهمها تأدية المهام بشكل فعال من خلال تقديم الخدمات المرفقية للمواطنين بشكل سريع تتوفر فيه مبادئ الحوكمة من نزاهة شفافية وعدالة ومساواة.

## الفرع الثاني:

## أهداف الإدارة الإلكترونية وفوائدها

تعمل العديد من الدول على تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإدارة الأعمال والمشاريع وتسيير الإدارات المختلفة، والتخلي تدريجيا عن أساليب العمل التقليدي بهدف زيادة كفاءة وفاعلية أداء العمل الإداري، لذلك أصبحت الأنماط الاستراتيجية الحديثة للإدارة تعمل على تحقيق المزيد من المرونة الإدارية والانتقال من إدارة الأشياء إلى إدارة الرقميات، ومن الإدارة المباشرة وجها لوجه إلى الإدارة عن بعد ومن إدارة النشاط

[1] بوزكري جيلالي، **الإدارة الالكترونية في المؤسسات الجزائرية واقع وآفاق**، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال والتسويق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2016/2015، ص30.

[2] علي السلمي، **خواطر في الإدارة المعاصرة**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2001، ص323.

المادي لإدارة النشاط الافتراضي، والانتقال من التنظيم الهرمي القائم على سلسلة الأوامر إلى التنظيم الشبكي.

وترتبط فوائد الإدارة الإلكترونية بفوائد الإدارة عموما من خلال الحصول على أفضل النتائج على صعيد الأنشطة والخدمات المقدمة.[1] ومن الممكن أن نجمل هاته الفوائد في كون تطبيق تقنيات الإدارة الإلكترونية يؤدي بالدرجة الأولى إلى خلق الجو المناسب والظروف الملائمة لممارسة العمل الإداري ويسهل عمليات خزن واسترجاع المعلومات، ويعمل على تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة بواسطة تعميق مفهوم الشفافية والابتعاد عن المحسوبية والبيروقراطية وكسب ثقة المواطنين عن طريق تحسين مستوى الخدمات واتباع معايير جودتها، إضافة إلى التقليل من التعقيدات الإدارية وتسريع إنجاز الأعمال والمهام المختلفة، والقدرة على استيعاب أكبر عدد من العملاء في وقت واحد دون الحاجة للانتظار في صفوف طويلة.

أما بالنسبة لتبني النظام الإلكتروني في البلدية فيحقق بدوره عدة فوائد اجتماعية إذ يحفز المواطنين على استخدام البلدية الإلكترونية، وبالتالي تكوين مجتمع معلوماتي له القدرة على التعامل مع المعطيات التقنية ومواكبة عصر المعلومات إضافة إلى تفعيل الرقابة الشعبية لدى المواطنين، لذلك فبالنظر للأهداف التي تحققها الإدارة الإلكترونية فإن لجوء الحكومات إليها في تقديم الخدمات العمومية يعد عنصرا أساسيا في تحقيق برامجها التنموية وتنفيذ سياستها العامة مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات في تكنولوجيات المعلومات التي أصبحت ذات أهمية في الرفع من مستويات الكفاءة والجودة والفعالية في أداء الجماعات المحلية من خلال رقمنة كافة المعاملات وتمكين المواطن منها في وقت قصير.

[1] غنيم أحمد محمد، **الإدارة الالكترونية: آفاق الحاضر وتطلعات المستقبل**، المكتبة العصرية، مصر، 2004، ص ص43،44.

## المطلب الثاني:

## مفهوم البلدية الإلكترونية ودورها في ترقية الخدمة العمومية

يهدف التحول إلى البلدية الإلكترونية في الجزائر لتحقيق العديد من المزايا في إطار عصرنة الإدارة المحلية وحوكمتها وإصلاح الخدمة العمومية، وذلك بناء على ما تحققه البلدية الإلكترونية من فعالية في الأداء وجودة في الخدمات، ومن خلال هذا العنصر سنوضح مفهوم البلدية الإلكترونية ودورها في ترقية الخدمة العمومية.

### الفرع الأول:

### تعريف البلدية الإلكترونية

تحتل البلدية مكانة هامة في التنظيم الإداري للدولة الحديثة،[1] وتعتبر أهم أداة جوارية في التنظيم الإداري الجزائري لأن المواطن كثير الاحتكاك بها دائم الاتصال بمصالحها بغرض تلبية سائر احتياجاته.[2]

وكرسها المؤسس الدستوري الجزائري في جميع الدساتير الجزائرية، آخرها التعديل الدستوري لسنة 2020 الذي نص في مادته 17 أن الجماعات المحلية للدولة هي البلدية والولاية. ويمكن أن يخص القانون بعض البلديات الأقل تنمية بتدابير خاصة بغرض تحقيق توازن اقتصادي واجتماعي للبلديات محدودة التنمية وتكفل أفضل باحتياجات سكانها،[3] وبالتالي أولاها عناية خاصة.

كما حظيت باهتمام المشرع الجزائري منذ صدور أول قانون للبلدية سنة 1967 إلى غاية القانون رقم 10/11 الذي اعتبرها الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، تتمتع

---

[1] ناصر لباد، **الوجيز في القانون الإداري**، ط04، دار المجدد للنشر والتوزيع، سطيف، 2010، ص175.

[2] عمار بوضياف، **الوجيز في القانون الإداري**، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2017، ص358.

[3] المرسوم الرئاسي رقم 442/20 المؤرخ في 2020/12/30 المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية العدد 82 الصادرة في 2020/12/30.

بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب القانون،[1] وهي كذلك القاعدة الإقليمية اللامركزية ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية.[2]

وإذا ما أردنا البحث في تعريف الإدارة المحلية الإلكترونية سنجده لا يختلف كثيرا عن تعريف الإدارة الإلكترونية لأن الهدف مشترك بين المصطلحين ومتمثل في تقديم خدمات للجمهور في شكل أعمال إلكترونية، ويرى جانب من الفقه أن الإدارة المحلية الإلكترونية تعتبر جزء من الحكومة الإلكترونية وتعني قيام الإدارة لجميع الأعمال المستند إليها عن طريق الإنترنت.[3]

وبما أن البلدية كما قلنا جماعة إقليمية للدولة فإن حجم الخدمات التي توفرها للمواطن وكذا علاقتها مع باقي المؤسسات والهيئات العمومية يجعل من معاملاتها متعددة وضرورية، حيث يتجسد من خلالها برنامج الحكومة محليا، لذلك كان استخدام شبكات المعلوماتية الوسيلة الأساس للانتقال للعالم الرقمي في مختلف نشاطات الإدارة المحلية، والرفع من جودة الأداء وتقريب الإدارة من المواطن.[4]

## الفرع الثاني:

## دور البلدية الإلكترونية في ترقية الخدمة العمومية الإلكترونية

يقصد بالخدمة العمومية جميع أنواع الخدمات التي من غير الممكن استغلالها إلا في إطار جماعي، حيث تتوفر بشكل إجباري وفق قاعدة المساواة التي ينص عليها القانون ويكون من الضروري استغلالها بمعزل عن قواعد السوق، وتتحمل الدولة مسؤولية

[1] المادة الأولى من القانون رقم 10/11 المؤرخ في 2011/06/22 المتعلق بالبلدية، ج ر، عدد 37 بتاريخ 2011/07/03.

[2] المادة 02، القانون رقم 10/11، السالف الذكر.

[3] عبد الفتاح بيومي حجازي، **الحكومة الالكترونية بين الواقع والطموح**، ط01، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008، ص153.

[4] بثينة حكيم، **تطبيقات مشروع الإدارة الالكترونية في الجزائر –قراءة في بعض نماذج الخدمة العمومية-**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 05، العدد 03، سبتمبر 2020، ص537.

توفيرها والقيام بها من حيث أداءها ومراقبتها.[1]

وتتسم الخدمة العمومية بمجموعة من المبادئ لا سيما المجانية، المساواة، والديمومة. وتلعب البلدية الإلكترونية دورا مهما في ترشيد الخدمة العمومية الإلكترونية، الذي يدفع بدوره إلى اعتماد مبدأ عمل مراكز خدمة المواطن وهو مبدأ يقوم على وجود مراكز إدارية تستطيع الاتصال بجميع إدارات الدولة بمختلف مستوياتها الإدارية المركزية والمحلية نيابة عن المواطن فتلبي حاجياته وتخدم مصالحه وتتابع كافة تعاملاته مما يغنيه عن التنقل للعديد من الإدارات. وتتحقق هذه الرشادة من خلال الدقة وسرعة الاستجابة واحترام القواعد من خلال إنجاز الأعمال وفق مقاييس مضبوطة تتحدد من خلال أنظمة معالجة معلوماتية فاصل بشكل يحد من الأخطاء الإدارية ويحقق سرعة الاستجابة، كذلك من خلال تقليص تكاليف الخدمة وإتاحة القدرة للمواطن للتواصل عبر شبكة الإنترنت وحصوله على الخدمة بدل التنقل للإدارة، إضافة إلى سهولة المحاسبة ووضوح الخدمة فاستخدام تكنولوجيا المعلومات تؤدي إلى إمكانية المحاسبة على كل جزئيات المهام والأنشطة من خلال النشر الإلكتروني الذي يكافح إخفاء المعلومات.[2]

كما تساهم البلدية الإلكترونية في تحقيق مبدأ المساواة على مستعملي خدمات المرفق العام إذ تشير إلى تساوي جميع المواطنين في الاستفادة من خدمات الإنترنت أو تحمل الأداءات مقابل هذه الإنترنت دون تميز إلا في بعض الاستثناءات التي تراعي الأوضاع القانونية الخاصة، ويساهم استخدام البلدية الإلكترونية في إحداث التغيير والتطور كلما دعت الحاجة لذلك من خلال استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وهو ما يساعد في

[1] رزيقة مخناش، **الخدمة العمومية الالكترونية على مستوى البلدية في الجزائر**، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 02، جوان 2020، ص220.

[2] نوال بلحربي، **دور البلدية الالكترونية في ترقية الخدمات العمومية الالكترونية في الجزائر 2020/2010 -بلدية ترعي باينان بولاية ميلة أنموذجا-**، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، المجلد 17، العدد 01، 2022، ص261.

تحقيق مبدأ قابلية المرفق للتغيير والتعديل.[1]

## المبحث الثاني:

## مظاهر عصرنة الإدارة المحلية في إطار مشروع البلدية الإلكترونية

في إطار تبني مشروع الجزائر الإلكترونية لسنة 2013 وتحديدا التوجه نحو ما أطلق عليه بالبلدية الرقمية، قامت السلطات الجزائرية بتكريس عدد من التطبيقات على المستوى المحلي حيث جسدت وزارة الداخلية والجماعات المحلية تنفيذا لمخطط عمل الحكومة الهادف إلى تحسين المرافق العمومية وجعلها تتميز بالفعالية والشفافية، عدة مشاريع هامة لعصرنة المرافق العامة باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة، وللاطلاع على أهم إنجازاتها على مستوى البلدية نتطرق إلى رقمنة سجلات الحالة المدنية، والوضع التدريجي لنظام وطني للتعريف المؤمن. والخدمة العمومية الإلكترونية كذلك في مجال الشؤون الاجتماعية كنماذج لمشروع البلدية الإلكترونية.

### المطلب الأول:

### استحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية

هدف مشروع عصرنة الجماعات المحلية إلى تحسين وتطوير مرفق الحالة المدنية وتسهيل استخراج الوثائق الحالة التي تشكل أساس المرفق العمومي للبلدية، فالحالة المدنية أحد أهم محاور مشروع البلدية الإلكترونية، الذي كان دافعا لتعديل قانون الحالة المدنية بموجب القانون رقم 08/14[2] من أجل تكريس السجل الآلي الإلكتروني الذي ربطت البلديات من خلاله بمختلف المؤسسات العمومية، استحدث مكتب آلي بيومتري لإصدار وسحب شهادة ميلاد مرقمنة ومؤمنة (شهادة ميلاد رقم 13، ورقم 12 وشهادة 12 أس).

[1] نوال بلحربي، مرجع سابق، ص260.

[2] القانون رقم 08/14 المؤرخ في 2014/08/09 المعدل والمتمم للأمر رقم 20/70 المؤرخ في 1970/02/19 والمتعلق بالحالة المدنية، ج ر، العدد 49، الصادر في 2014/08/20.

وتم تقليص عدد وثائق الحالة المدنية بمرسوم تنفيذي[1] يحدد قائمة وثائق الحالة المدنية مع تمديد صلاحية بعض الوثائق، مع الإعفاء الكلي من تقديم بعض الوثائق المسجلة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، ومست إجراءات التحقيق كذلك تمديد صلاحية بعض وثائق الحالة المدنية.[2] وتم تدارك أمر شهادة الوفاة إذ أصبحت غير منتهية الصلاحية لعدم تغير حالة المتوفى.

وقد كانت البادرة الأولى لإنشاء السجل الوطني الآلي للحالة المدنية سنة 2014 عند إصدار المشرع لتعديل القانون المتعلق بالحالة المدنية، على مستوى وزارة الداخلية والجماعات المحلية بموجب المادة 25 مكرر منه، ويرتبط بالبلديات والقنصليات والمصالح الإدارية الأخرى بالأخص مصالح وزارة العدل، ويمكن اعتباره من أهم إنجازات الوزارة في مجال رقمنة الإدارة العمومية.[3] حيث أدى إلى القضاء على معاناة المواطنين في التنقل إلى بلديات ميلادهم الأصلية لاستخراج وثائقهم خاصة شهادة الميلاد رقم 12، ويهدف تمكين المواطن من الحصول على وثائق الحالة المدنية بطريقة إلكترونية دون بلدية الإقامة أو بلدية الميلاد، تم توفير أرضية إلكترونية للمعطيات كأداة ربط بين مختلف المؤسسات، مع الاحتفاظ بالنسخ الورقية لهذه السجلات ضمن أرشيف البلدية حتى يتسنى العودة إليها متى دعت الضرورة لذلك (مثلا في حالة اكتشاف أخطاء في وثائق الحالة المدنية المستخرجة إلكترونيا أو في حالة تسجيل البيانات الهامشية على هامش عقود الحالة المدنية).[4]

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 75/14 المؤرخ في 2014/02/17، يحدد قائمة وثائق الحالة المدنية، ج ر، عدد 11.

[2] نذكر على سبيل المثال شهادة الميلاد التي أصبحت مدة صلاحيتها تقدر بـ 10 سنوات ما لم تتغير الحالة المدنية للشخص بالوفاة، أنظر المادة 63 ف 02 من القانون رقم 08/14 السابق الذكر.

[3] بلعتروس سمش الدين، **حوكمة الإدارة العمومية والتكنولوجيات الحديثة**، أطروحة دكتوراه LMD، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 02، ص179.

[4] عبد الرؤوف عز الدين وفضيلة تواتي، **مساهمة الإدارة الالكترونية في تحسين وتطوير جودة الخدمات العمومية – دراسة حالة مشروع البلدية الالكترونية في الجزائر-**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 14/ العدد 01،

## المطلب الثاني:

## استحداث المصلحة البيومترية

قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بالوضع التدريجي لنظام وطني للتعريف المؤمن يرتكز على محورين أساسيين يتمثل في إطلاق بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الإلكترونية، وجواز السفر البيومتري الإلكتروني، وفي إطار رقمنة البلدية تم استحداث المصلحة البيومترية التي يتم على مستواها إصدار هذه الوثائق إضافة إلى مشروع الشباك الإلكتروني الموحد، ونوضح ذلك كما يلي:

### الفرع الأول:

### مشروع الشباك الإلكتروني الموحد

يعد هذا الشباك حل تقني يعمل على استقبال مختلف طلبات الوثائق البيومترية وتسجيلها بصفة آنية في قاعدة معطيات مركزية، وذلك باستغلال الربط المباشر مع قاعدة معطيات الوثائق البيومترية والسجل الوطني الآلي للحالة المدنية، وتم تعميم هذا المشروع على مستوى 1584 بلدية وملحقة بلدية ابتداء من 2019/03/25 بغية تحقيق الإجراءات والوثائق لطالبيها وتقليص آجال المعالجة.[1]

### الفرع الثاني:

### بطاقة التعريف الوطنية البيومترية

في إطار عصرنة وثائق الهوية الوطنية، أعلنت وزارة الداخلية عن تطبيق نظام بطاقة التعريف الإلكتروني بالبلدية بإصدار تعليمة وزارية[2] حددت تاريخ انطلاق إصدار بطاقة التعريف بـ 2015/10/01، من أجل تسهيل الخدمة وتقريب الإدارة من المواطن.

---

2021، ص62.

[1] نوال بلحربي، مرجع سابق، ص ص255،256.

[2] تعليمة وزارة الداخلية والجماعات المحلية رقم 2015/2339 بتاريخ 2015/09/09 تتعلق بشروط وكيفيات تنفيذ أحكام المرسوم التنفيذي رقم 204/15 المؤرخ في 2015/07/27 المتضمن إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية.

حيث يرتبط هذا الأخير بالبلدية مقر سكناه، وقد أصدر المشرع سنة 2017 مرسوم رئاسي يتعلق بكيفيات إعداد هذه البطاقة وتسليمها وتجديدها، ونص في المادة 06 منه أن: «تكون بطاقة التعريف الوطنية من نوع بيومتري إلكتروني وتحتوي على شريحتين؛ تتضمن الشريحة الأولى معلومات إدارية ومعلومات تخص صاحبها وتتضمن الشريحة الثانية تطبيقة من أجل التحقق من صاحبها»،[1]، لكن بعض الممارسات الإدارية الملاحظة على المستوى العملي تسيء إلى هذا التوجه القائم على إدماج التكنولوجيات الحديثة، حيث رغم أن استخدام هذه البطاقة لا يختلف مطلقا عن استخدام نظيرتها الورقية والذي يقتصر على الاستظهار. إلا أن بعض المؤسسات الإدارية تطلب من المواطنين تقديم نسخ عن بطاقات التعريف البيومترية وهو ما لا يتوافق مع طبيعة الوثائق الإلكترونية التي يمكن أن تتلف شريحتها عندما تتعرض للاستخدامات الخاطئة وغير المناسبة.[2]

## الفرع الثالث:

## جواز السفر البيومتري

يعتبر جواز السفر وثيقة هوية وسفر مؤمنة قابلة للقراءة آليا يحتوي بصفة خاصة على صورة رقمية وشريحة إلكترونية مطابقة للمعايير المعتمدة من طرف المنظمة الدولية للطيران المدني، واستخدام جواز سفر بيومتري يعد نقلة نوعية من شأنها التقليص الكبير في أوقات إنجاز المعاملات وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.[3]

وقد قيد المشرع الجزائري تمكين أي مواطن من السفر للخارج بإلزامية أن يكون

[1] المرسوم الرئاسي رقم 143/17 المؤرخ في 2017/04/18 المحدد لكيفيات إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها وتجديدها، ج ر، عدد 25 الصادر في 2017/04/19.

[2] بلعتروس سمش الدين، مرجع سابق، ص179.

[3] رزيقة مخناش، مرجع سابق، ص231.

حاملا لأحد سندات السفر التي حددها القانون رقم 03/14،[1] والتي هي من نوع بيومتري أو قابلة للقراءة الآلية، على أن تتولى المصالح الإدارية المختصة إعدادها وتسليمها.

## الفرع الرابع:

## رقم التعريف الوطني الوحيد

جسدت هذه الآلية رسميا سنة 2010، حيث خصص لكل مواطن جزائري والأجانب المولودين في الجزائر والأجانب المقيمين في الجزائر بصورة منتظمة رقما تعريفيا وطنيا وحيدا[2] يتشكل من ثمانية عشر (18) رقما. تمثل هذه الأرقام: موقعين إثنين يتضمنان البيانات المتعلقة بالجنس، الإشارة إلى العقد (مكرر، مكرر 1، مكرر 2، مفترض) الازدياد في الداخل أو خارج الوطن وقت واكتساب الجنسية الجزائرية ثلاث مواقع مخصصة للأرقام الثلاث الأخيرة لسنة التسجيل في سجل الولادات، أربع مواقع مخصصة لرمز البلدية أو بلد الازدياد، خمس مواقع مخصصة لرقم عقد الميلاد، موقعين إثنين مخصصين للرقم التسلسلي لسجلات في السنة، موقعين آخرين يمثلان مفتاح الرقابة. يستخدم هذا الرقم التعريفي من طرف المؤسسات والإدارات والهيئات، والتي تبنت أرقام تعريفية أخرى.[3]

ويدخل ذلك في خانة تبسيط الإجراءات وتسهيلها، وقد استخدم هذا الرقم التعريفي الموحد لاحقا في بطاقات التعريف البيومترية وجواز السفر البيومتري.

---

[1] القانون رقم 03/14 المؤرخ في 2014/02/24 المتعلق بسندات ووثائق السفر، ج ر، عدد 16، الصادر في 2014.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 210/10 المؤرخ في 2010/09/16، المتضمن إحداث الرقم التعريفي الوطني الوحيد، ج ر، العدد 54، الصادر في 2010/09/19.

[3] المواد 2 و3 من المرسوم التنفيذي رقم 210/10 السابق ذكره.

## المطلب الثالث:

## تقديم خدمات إلكترونية في مجال الشؤون الاجتماعية

حرصت الوزارة المعنية في السنتين الأخيرتين على تقديم خدمات إلكترونية في مجال الشؤون الاجتماعية نذكر منها:

### الفرع الأول:

### التسجيل الإلكتروني للحج

منذ 2016 أصبح بإمكان المواطن التسجيل للحج إلكترونيا عبر كافة بلديات الوطن، عن طريق ملء استمارة المعلومات الشخصية الموضوعة في متناول كل مواطن يبلغ 19 سنة أو أكثر. بهدف تحسين عملية التسجيل للحج، وتم فتح موقع للتسجيلات مفتوح، ومكن من التسجيل ببلدية الإقامة أو على مستوى أي بلدية أخرى بعنوان بلدية الإقامة، على أن يحوز المعني على جواز سفر بيومتري ، واعتمدت وزارة الداخلية على تطبيقة وطنية لتسجيلات الحج موسم 2020/2021 أي لسنتين متتاليتين تتضمن العدد الإجمالي للمسجلين، على مستوى البلدية رجالا ونساء والحظوظ عن طريق الإنترنت وخانة خاصة بالطباعة بعدد الحظوظ بعد انتهاء العملية وفتح الشبكة لهذا الغرض.[1]

### الفرع الثاني:

### تسجيل بعملية التضامن الخاصة بشهر رمضان

منذ 2020 سخرت وزارة الداخلية تطبيقة خاصة بعملية التضامن خلال شهر رمضان من أجل صب إعانة مالية لفائدة فئات محددة قانونا، وربطت هذه التطبيقة بالشبكة الوطنية للحالة المدنية، فبمجرد كتابة اسم الشخص المعني تتوفر جميع معلوماته ويضاف لها رقم الحساب البريدي وعدد الأشخاص المتكفلين بهم لصب الإعانة المالية. فأصبح بذلك المواطن في غنى عن استخراج الوثائق المتوفرة إلكترونيا على مستوى

[1] نوال بلحربي، مرجع سابق، ص258.

مكتب الحالة المدنية.

إذن هذه بعض النماذج عن مشروع البلدية الإلكترونية الذي صرحت به الحكومة الجزائرية كأسلوب حديث تأمل أن يرفع مستوى الأداء والكفاءة الإدارية من أجل تخفيف العبء على المواطن والمؤسسات، من خلال إدخال تطبيق بوابة الخدمات الإلكترونية الخاصة بكل بلدية يتم بواسطتها خدمة المواطنين وتحسين العلاقة بينهم وبين إدارة البلدية وتزود بأحدث التطبيقات الإلكترونية في مواقع التواصل الاجتماعي. وقد تم افتتاح أول بلدية إلكترونية في الجزائر على مستوى المقر الغربي 500 مسكن بلدية باتنة تستند أساسا على تكنولوجيات الإعلام والاتصال من خلال آلية الشباك الإلكتروني، وهي خطوة مهمة ومع ذلك فالدراسات الأكاديمية حول هذا المرفق أوضحت وجود عوائق إدارية وتنظيمية تعرقل هذا المشروع وتحول دون السير الحسن لهذا المرفق، فرغم الجهود المبذولة لم تنجح فعليا في القضاء على الأساليب التقليدية ويظهر تفشي واضح لمظاهر الفساد الإداري على مستوى هذه البلدية.[1] وبالتالي رغم الجهود في توظيف التكنولوجيات الحديثة على مستوى الإدارة المحلية بالجزائر يبقى هذا التوظيف متوسط ويؤكد على وجود علاقة ارتباطية طردية بين توظيف تكنولوجيا المعلومات بالإدارة المحلية وكفاءتها.[2]

**خاتمة:**

في الختام يمكن القول أن السلطات الجزائرية وتحديدا وزارة الداخلية سعت إلى عصرنة وحوكمة الإدارة المحلية بواسطة استراتيجية مشروع الجزائر 2013 وكرست

[1] بلعتروس سمش الدين، مرجع سابق، ص180.

[2] العلمي بن عطاء الله، **دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في رفع كفاءة الإدارة المحلية –دراسة في تطبيقات النموذج الجزائري والتونسي-**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2019، ص347.

جهودها من أجل إنجاح هذا المشروع من خلال إنشاء بوابات إلكترونية تهدف لتبسيط الإجراءات الإدارية وتقريب الإدارة من المواطن.

ويعتبر مشروع البلدية الإلكترونية جزء من هذه الجهود واستراتيجية محورية يمكن من خلالها إضفاء نتائج إيجابية على عمل أجهزة البلدية، ويحقق مقدارا من المصداقية والشفافية في العمل الإداري كما وساهمت تطبيقاته أو النماذج التي تطرقنا إليها لا سيما فيما يتعلق بوثائق الحالة المدنية ووثائق الهوية والسفر وغيرها من الخدمات الأكثر طلبا من المواطنين في تحقيق قفزة نوعية وانتقال مرحلي من إدارة عمومية خدماتها تقليدية لإدارة عمومية خدماتها إلكترونية، إلا أنها لازالت تتميز بالحداثة والبطء في التجسيد نتيجة عدة معوقات تحول دون بلوغ الأهداف المرجوة، وعليه نستنتج من الدراسة:

- أن تكاثف الجهود من قبل الدولة من أجل مواكبة ركب التقدم الحاصل في العالم واعتماد مشروع يعمل على ترقية الخدمة العمومية للمواطن ويعزز علاقته بالإدارة المحلية لا سيما البلدية أمر يحسب لها. ومع ذلك فهي متأخرة في هذه المواكبة نتيجة غياب البنية التحتية وتعميم الربط بشبكة الإنترنت.

- تقليص وثائق الحالة المدنية من خلال مشروع البلدية الإلكترونية يعد من أهم النتائج المترتبة على الرقمنة واستخدام النظام البيومتري.

- التحول إلى البلدية الإلكترونية رغم مزاياه تواجهه عدة صعوبات كمشكل الأمية الإلكترونية التي تكاد تمس جميع فئات المجتمع وضعف حجم الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات. لذلك لضمان نجاح التحول للنمط الإلكتروني نقترح على السلطات المعنية أن تعمل على:

- زيادة الوعي الإلكتروني بين مختلف شرائح المجتمع، ومحاولة وضع استراتيجية وطنية شاملة لتجنب سلبيات البلدية الإلكترونية في الخصوصية، الأمن المعلوماتي.

- إلزام المرافق العمومية احترام النصوص القانونية المتضمنة لكيفية تقديم الخدمة الإلكترونية وتوقيع جزاءات على المخالفة.

- تدعيم البلديات بالموظفين المؤهلين في التكنولوجيات الحديثة أو إلزامهم على تحسين المستوى في هذا المجال لضمان التكافل بأي احتلالات في تطبيقات الخدمات الإدارية.

- الاستفادة من التجارب الدولية في مجال الخدمة الإلكترونية بإبرام اتفاقيات التوأمة مع بلديات أجنبية.

## قائمة المصادر والمراجع:

**أولا: المصادر**

**الدساتير:**

1- المرسوم الرئاسي رقم 442/20 المؤرخ في 2020/12/30، المتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء 2020/11/01، ج ر عدد 82 الصادر في 2020/12/30.

**القوانين:**

2- القانون رقم 03/14 المؤرخ في 2014/02/24 المتعلق بسندات ووثائق السفر، ج ر، عدد 16، الصادر في 2014.

3- القانون رقم 08/14 المؤرخ في 2014/08/09 المعدل والمتمم للأمر رقم 20/70 المؤرخ في 1970/02/19 والمتعلق بالحالة المدنية، ج ر، العدد 49، الصادر في 2014/08/20.

**المراسيم:**

**أ- المراسيم الرئاسية:**

4- المرسوم الرئاسي رقم 143/17 المؤرخ في 2017/04/18 المحدد لكيفيات إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها وتجديدها، ج ر، عدد 25 الصادر في 2017/04/19.

**ب- المراسيم التنفيذية:**

5- المرسوم التنفيذي رقم 75/14 المؤرخ في 2014/02/17، يحدد قائمة وثائق الحالة المدنية، ج ر، عدد 11.

6- المرسوم التنفيذي رقم 210/10 المؤرخ في 2010/09/16، المتضمن إحداث الرقم التعريفي الوطني الوحيد، ج ر، العدد 54، الصادر في 2010/09/19.

**التعليمات:**

7- تعليمة وزارة الداخلية والجماعات المحلية رقم (2015/2339) بتاريخ 2015/09/09 تتعلق بشروط وكيفيات تنفيذ أحكام المرسوم التنفيذي رقم 204/15 المؤرخ في 2015/07/27 المتضمن إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية.

**ثانيا: المراجع**

**الكتب:**

8- عبد الفتاح بيومي حجازي، الحكومة الالكترونية بين الواقع والطموح، ط01، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008.

9- علي السلمي، خواطر في الإدارة المعاصرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2001.

10- عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2017.

11- غنيم أحمد محمد، الإدارة الالكترونية: آفاق الحاضر وتطلعات المستقبل، المكتبة العصرية، مصر، 2004.

12- ناصر لباد، الوجيز في القانون الإداري، ط04، دار المجدد للنشر والتوزيع، سطيف، 2010.

**الأطروحات:**

13- بلعتروس سمش الدين، حوكمة الإدارة العمومية والتكنولوجيات الحديثة، أطروحة دكتوراه LMD، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 02.

14- بوزكري جيلالي، الإدارة الالكترونية في المؤسسات الجزائرية واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال والتسويق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2016/2015.

15- العلمي بن عطاء الله، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في رفع كفاءة الإدارة المحلية – دراسة في تطبيقات النموذج الجزائري والتونسي-، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2019.

**المقالات:**

16- تبينة حكيم، تطبيقات مشروع الإدارة الالكترونية في الجزائر –قراءة في بعض نماذج الخدمة العمومية-، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر،

المجلد 05، العدد 03، سبتمبر 2020.
17- رزيقة مخناش، الخدمة العمومية الالكترونية على مستوى البلدية في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 02، جوان 2020.
18- 2019.
19- عبد الرؤوف عز الدين وفضيلة تواتي، مساهمة الإدارة الالكترونية في تحسين وتطوير جودة الخدمات العمومية –دراسة حالة مشروع البلدية الالكترونية في الجزائر-، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 14/ العدد 01، 2021.
20- نوال بلحربي، دور البلدية الالكترونية في ترقية الخدمات العمومية الالكترونية في الجزائر (2020/2010) -بلدية ترعي بايتان بولاية ميلة أنموذجا-، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، المجلد 17، العدد 01، 2022.

**المواقع الالكترونية:**

https://passeport.interieur.gov.dz/ar/suivi%demande%20passeport